روزفلت وبائعة فطائر الزعتر البرّي

بسمة النسور

في مرحلةٍ حاسمةٍ من صعوده السياسي، وتدرّجه في المناصب الحكومية الرفيعة، تعرّض ثيودور روزفلت لمأساة إنسانية كبرى، فقد زوجته ووالدته في يوم واحد. وعلى الرغم من صلابته وقوة شخصيته، إلا أن حزنا عميقا استقرّ في قلبه، فانسحب كليا من الحياة العامة، ورحل إلى ولاية ساوث داكوتا الريفية، حيث عمل راعيا للبقر والمواشي عامين. قبل أن يتغلب على أحزانه، ويعاود نشاطه السياسي، ليصبح أصغر رئيس للولايات المتحدة. وقد تقلد المنصب وهو في الثانية والأربعين. قال إن الفشل صعب، لكن الأسوأ ألا تحاول النجاح أبدا، والإنسان الوحيد الذي لا يرتكب الخطأ هو من لا يفعل شيئا أبدا، وإيمانك بقدرتك هو بلوغك منتصف الطريق نحو الهدف.

تشكّل قصة حياة هذا الرجل الاستثنائي، المثيرة والصاخبة، درسا عمليا في الصبر والمثابرة والقدرة على احتمال الصعاب. وهذا ما يعجز عنه كثيرون منا، إذ غالبا ما تكسرنا الحياة عند أول تجربة، فننكفئ على أنفسنا، ونفقد الرغبة في المواصلة، ونستكين إلى اليأس والاستسلام ملاذا آمنا يقينا شر المواجهة وعبء النهوض من جديد. ..قلتِ لبائعة فطائر الزعتر البلدي التي تعمل في «المول» الكبير، تحضّر العجين، وتمزجه بزيت الزيتون وأوراق الزعتر الخضراء، وتزيّنه بالفرن أمام الزبائن الذين يستوقفهم المشهد، وتحرّضهم الرائحة الشهية المنبعثة من الفرن. قلت لها، وقد تمكّنت من عقد صداقة معها، كوني من زبائنها الدائمين: أنت تذكرينني بروزفلت. ضحكت قائلة: هل هو ممثل معروف؟ أجبتها: لا هو رجل عظيم لا يستسلم بسهولة. ..أطلقت زفرة طويلة، وقالت: «والله مجبورة يا مدام، لو نويت استسلم مش رح أقدر. الأولاد بيجوعوا. ما إلهم، بعد الله، غيري. ترمّلت في سن صغيرة بعد وفاة زوجي بحادث سير. كان سائق تاكسي، ترك لي ثلاثة أيتام. دفع صاحب التاكسي مبلغا ضئيلا سرعان ما تبدّد. وهكذا وجدت نفسي وحيدة في هذه الدنيا. رفضت أن أعيش على صدقات المحسنين. نزلت إلى سوق العمل. يبدأ دوامي في المخبز في الخامسة فجرا حتى الثالثة مساء».

تحدّثت بفخر شديد عن أولادها المتفوقين في مدارسهم، وعن عملها الإضافي في البيت، حيث تبتاع الخضروات، مثل الملوخية والخبيزة والسبانخ. تقطّعها وتغسلها وتجفّفها وتضعها في أكياس جاهزة للطبخ. قالت إن لديها زبائن كثيرين يثقون بها وتُعجبهم بضاعتها النظيفة. ..يا إلهي، كم احترمت السيدة الثلاثينية المكافحة، وأكبرت فيها عزّة النفس والإرادة القوية للتصدّي لمصاعب الزمن، مهما بلغ منها التعب. قلت لها غير مجاملةٍ: أنت أهم من روزفلت، يا عزيزتي، لأنك قادرةٌ على الصمود بذراعك. كان ينتمي لعائلة ثرية مكّنته من تلقي أفضل فرص التعليم، ومهّدت له الطريق، كي يصبح رئيسا للولايات المتحدة. .. ناولتني أرغفة الزعتر البرّي الساخنة قائلة من دون أن تغادر الابتسامة وجهها «ول رئيس أمريكا مرّة وحدة!».

مضيتُ في طريقي، وأنا أفكّر بأمرها، وأستعرض قصص نماذج كسولة يائسة، عاجزة عن إحداث تغيير إيجابي في واقعها. تقبع لاعنة حظها، وتنتظر حلولا سحرية تهبط عليها من السماء. أشخاص كهؤلاء ليس مطلوبا منهم القيام ببطولات كبرى وإنجازات عظمى، كي يستحقوا الاحترام والتقدير. كل ما عليهم فعله الخروج من منطقة الندب والتحسّر إلى العمل، ولو بأبسط الوظائف، ولعل زيارة منهم إلى بائعة الزعتر الجميلة قد تكون كفيله بتلقينهم درسا بليغا في الإرادة والكرامة، وبإيقاظهم من سُباتٍ ذهبوا إليه طائعين خانعين.

ماكرون وأفريقيا... مجد فرنسي غابر

المهدي مبروك

يجلس الرئيس الفرنسي، ماكرون، خلف قادة أفريقيا ممن حضروا القمة الأوروبية الأفريقية وكأنه يراقب تلاميذه النجباء، وهم يدلون باخر تصريحاتهم. يبدو عليه توتر استطاع القناع الواقي من كورونا أن يُخفي كثيراً من قسماته المرسومة على وجهه، ومع ذلك فضحته عيناه وكثير من حركاته.

لم يتعاف الرجل من بقايا إهانةٍ وجهها له القيصر الروسي، بوتين، في الزيارة التي أدّاها إلى الكرملين أخيراً، للتوسّط والتهدئة بين روسيا وأوكرانيا. عند انتهاء النقطة الإعلامية الوجيزة، وكانت المسافة بين الرجلين دالّة على بعد وجهات النظر، توجه بوتين إلى رواق مكتبه، وتعمّد الالتفات إلى ماكرون ودعاه، أو الاصح أمره، أن يتبعه. كانت إشارتا اليد والرأس كافيتين أن يجعلاه يقتفي أثره وحيداً مطأطئ الرأس. الرسالة بليغة في تجاوزها الأعراف الدبلوماسية التي تبدو فيها عادة المجاملات ملطفة، لحجم الاختلاف، لكنّ بوتين اختار أن يذهب إلى مشهدية الإهانة، حتى لا يظل مجرد اختلاف وجهات النظر حبيس الكواليس. ثمّة أمثلة عديدة في اللعب بالبروتوكولات، وجعلها جزءاً من حروب حقيقية تتوسّل بالدبلوماسية كثيراً من لطفها وإذلالها أيضاً. ربما أخطأ ماكرون تحديد التوقيت، وقد يكون استدرج إلى هذا الموعد، وفي هذا التوقيت بالذات. كانت أحداث مالي حاضرة، خصوصاً أنّ أوساطاً فرنسية عديدة المحت صراحة إلى الدور الروسي في مالي، وندّدت بذراعها العسكري القوي، «فاغنر» هناك. تلقت فرنسا صفعة قوية من الانقلابيين في هذا البلد. وثمّة حالة تحرّش عنيف بها من هؤلاء، يدعمهم جزء واسع من الرأي العام الغاضب، والذي لم يعد ينظر إلى فرنسا، وقواتها تحديداً، بعين الرضا، على اعتبارها منقذاً لهم، وهي التي كما يقول هؤلاء «جاءت لنهب مالي، ولم تقاوم الإرهاب بما يكفي».

عندما قدم ما يناهز 55 قائداً أفريقياً إلى القمة، كان الشرط الأوروبي واضحاً، وقد بلّغ لهم: لن نعينكم، حتى حلّ مشكلات الانقلابات التي عادت بقوة في أفريقيا بالذات: مالي، بوركينا فاسو، السودان، غينيا... إلخ، إلى جانب القرصنة والإرهاب... إلخ، لكنّ الأفارقة يدركون أنّها أمراض مزمنة، لا ينكرون أنّ الأوروبيين أنفسهم ساهموا فيها. حرب الإبادة التي شهدتها رواندا هي حالياً موضوع تهم خطيرة سيحاكم من أجلها مسؤول الخارجية الفرنسية، هوبرت فيدرين، قريباً. لقد نشر مؤرّخون عديدون وثائق تفيد تورّط الرئيس الراحل ميتران، بشكل أو بآخر، في تلك الحرب الذي ظلت وصماً مؤلماً في جبين الإنسانية.

لم يشارك الرئيس التونسي قيس سعيّد في أغلب القمم الدولية التي انعقدت، بما فيها القمة الأفريقية، واكتفى لا سيما، لانتشار الوباء، وأسباب أخرى، بالمشاركة عن بعد، أو بإيفاد وزير الخارجية حيناً ورئيس الحكومة حيناً آخر. لذلك، تطلع كثيرون إلى حضوره هذه المرّة. من خلال التصريحات والخطاب الذي وصل إلى الإعلام، كان محاصراً بعقدةٍ ذاتية، لم ينجح في تجاوزها، وقد لازمته منذ انقلاب 25 يوليو (تموز 2021)، وقد عبّر عنها حين التقى عضو الكونغرس الأميركي كريس مورفي، ونشرها في الحين على حساباته في مواقع التواصل: «لست دكتاتوراً...»، وكرّر العبارة تقريباً، عندما التقى أيضاً أربعة صحافيين من «نيويورك تايمز»: كان الأمن التونسي قد أوقفهم، بعد أقل من أسبوع على الانقلاب. «لقد تصرّفت وفق الدستور، ولست دكتاتوراً».

ذهب الرئيس سعيّد، هذه المرّة، إلى هذه القمة، بعد أقل من أسبوع من حلّه المجلس الأعلى للقضاء، وما أثاره من ردود أفعال، حادّة أحياناً من سفراء دول نافذة في الاتحاد الأوروبي أو مسؤول العلاقات الخارجية فيه، جوزف بوريل، الذي لمح، صراحةً، في لقاء له مع قناة تلفزيونية أوروبية إلى إمكانية تعليق المساعدات المالية إلى تونس. لذا كان هاجس الرئيس التونسي مزدوجاً: نفي تهمة الدكتاتورية، والحيلولة دون أيّ من أشكال العقاب الاقتصادي، ولو المحدود، على البلاد. لذا لم يتردّد لحظة حينما وجهت له «دعوة الحضور، فيما فتورٌ رسميٌ بينه وماكرون.

ومع كل هذا الصخب، لن تكون لهذه القمة آثار ملموسة، مثلما تعودنا، خصوصاً أنّ فرنسا لم تعد اللاعب الوحيد في القارّة الأفريقية. ثمة منافسة شرسة تقودها الصين والولايات المتحدة، والقادم أخيراً، لكن متسرّعاً، روسيا، فضلاً عن قوى أخرى تبحث بدورها عن موطئ قدم في القارّة: تركيا وإيران، وغيرهما.

(وزير تونسي سابق)

أجراس الاحتجاج الاجتماعي في تونس

كارم يحيى

تصل إلى بريدي الإلكتروني رسائل عديدة من تونس عن الاحتجاجات الاجتماعية، علمت منها، على سبيل المثال، باعتصام عمّال مؤقتين في جهاز الدولة (يطلق عليهم هناك عمّال الحضائر) على الحدود مع الجزائر عند معبر بوشبكة في ولاية القصرين هذا الشتاء. ويمكنك أن تتخيّل اعتصاما في هذا الطقس شديد البرودة في مكان على هذا النحو، ودرجة الحرارة تهبط إلى ما دون الصفر. وأخيرا، أصدر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقريره السنوي عن العام 2021، فاطلق أجراسا تحذّر من تحولات على صعيد الاحتجاجات الاجتماعية في البلاد، تضاف إلى أزمتها السياسية وتعثر الانتقال إلى الديمقراطية بعد ثورة 17 ديسمبر/كانون الأول 2010/ 14 يناير/ كانون الثاني 2011. وظلت المشكلة قبل 25 يوليو/ تموز 2021 كما هي بعده: أي عدم معالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بما تستحق من الاهتمام الكافي. والمنتدى هو مؤسسة المجتمع المدني الأهم والأكثر تخصصا في هذا المجال ويصدر تقاريره الشهرية والسنوية عن الاحتجاجات الاجتماعية منذ تنظيمه، في عام 2015، الحدث الكبير «المنتدى الاجتماعي العالمي بتونس»، ومعها تقارير أخرى دورية عن الانتحار والهجرة غير الشرعية.

وفي مصر، توقف مثل هذا الرصد وهذه التقارير بعد سنوات معدودة من انقلاب 3 يوليو (2013)، بحكم تفشّي القمع في مختلف المجالات، وضرب المجتمع المدني وتنظيماته، وهو قمعٌ طاول الجميع، بمن فيهم أهل اليسار المهتمين بالاحتجاجات الاجتماعية، وليس الإسلاميين وحسب. وفي الأصل، يتميز الاحتجاج الاجتماعي في تونس عن نظيره في مصر بما لمسّنه من استمرار التمسّك بثقافة حق المواطن على الدولة أن توفر له العمل، ناهيك عن تنظيم العاطلين أنفسهم في نقابات وجمعيات وأطر أخرى تقود نضالاتهم.

تدقّ معطيات التقرير الجديد للمنتدى التونسي أكثر من جرس إنذار من واقع الحال، وإلى هو قادم، فهو أولا يسجّل أعلى عدد للاحتجاجات الاجتماعية على مدى السنوات السبع، اعتبارا من 2015، فقد تجاوزت 12 ألفا في 2021، بعدما كانت 8759 احتجاجا في عامي 2020 و9091 في عام 2019 و9356 في 2018. واللافت أيضا ارتفاع ما يطلق عليها المنتدى «الاحتجاجات العشوائية»، ويعرّفها بأنها تنطوي على أعمال عنف، لتبلغ حصتها 82% من إجمالي الاحتجاجات الاجتماعية لعام 2021. وهنا علينا أن نقارن بما كان في عام 2020، فقد كانت نسبة هذه الاحتجاجات الاجتماعية العنيفة نحو 65%. وهو ما يعكس نفاد صبر التونسيين من تأخر تحقيق أهداف الثورة في الوفاء بحقوق العمل (التشغيل) والتنمية وإعادة توزيع الثروة، ناهيك عن ضعف حظوظ خلقها وطنيا ومحليا.

ولقد بدا أن شعبوية الرئيس قيس سعيّد المدعومة من قوى الثورة المضادّة في الداخل والإقليم قد استثمرت في إخفاقٍ وإحباط كهذين، لتهدّد ما تحقق من حريات وحقوق سياسية بعد الثورة، بما في ذلك اتساع هوامش التنظيم والتظاهر والإعلام، ومعها بناء البرلمان والحياة الحزبية التعدّدية على أسس جديدة عصرية. وهذا كله مفتقد أو يكاد في بقية الدول العربية. وبمتابعة صفحات التواصل الاجتماعي لأصدقاء أعزاء من نشطاء الحركات الاجتماعية في تونس (لطالما التقيتهم سنوات في مختلف أنحاء البلاد التونسية)، لوحظ ترحيب بإجراءات الرئيس سعيّد وتوجهاته بحلول 25 يوليو/ تموز 2021 وفي أعقابه، إلا أن شروخا في هذه الثقة بالرئيس صارت لاحقا على الصفحات ذاتها. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن عهد الحكم شبه المطلق للرئيس التونسي قد شغل نحو نصف عام 2021 ومعطيات المنتدى ذاتها عن شهر ديسمبر/ كانون الأول للعام نفسه (1119 احتجاجا نحو 89% منها عشوائي عنيف)، لأصبح من المفترض القول إن أثر «السياسات الجديدة» في قصر قرطاج الرئاسي محدودٌ في كبح الغضب الاجتماعي، وتأجيل المطالبة بالحق في العمل، حيث زادت البطالة إلى ما يقوق نسبة 18% بعدما كانت عشية الثورة نحو 13%.

وقد انتبه مراقبون للشأن التونسي عديدون، على مدى الأسابيع الأخيرة، إلى أسباب مباشرة لتآكل ثقة جمهور «الشعبوية الرئاسية» بين الساخطين اجتماعيا على عشرية ما بعد الثورة لافتقاد العمل والتنمية. ومن هذه الأسباب، تنكّر قيس سعيّد وحكومته صراحة للقانون 34 الذي يُلزم الدولة بتشغيل العاطلين ممن تجاوزت بطالتهم عشر سنوات. وأيضا الارتفاع اللافت في أسعار السلع الأساسية، وما كشفت عنه توجهات الموازنة الجديدة لعام 2022 الممهدة للقبول بشروط إقراض صندوق النقد الدولي، وتأثيراتها المحتملة على نحو أكبر وأخطر مما كان في ظل الحكومات السابقة.

ولاعتبارات عدة، لا مجال للخوض فيها هنا، من الأرجح أن ينعم حكم قيس سعيّد بهدنة مع الاتحاد التونسي العام الشغل، كبرى النقابات في تونس. وحتى لو استبعدنا أن تشهد البلاد إضرابا عاما بحجم ما رعاه الاتحاد في 17 يناير/ كانون الثاني 2019 بين العاملين في الوظيفة العمومية والقطاع العام، من أجل زيادة الأجور وفي مقاومة لرغبات صندوق النقد، فإن المعطيات السابقة المنسوبة إلى المنتدى التونسي يجب أخذها بجدّية، لأنها جميعها تتعلق بالاحتجاجات خارج دعوات الاتحاد وبرعايته.

ومن يتابع موجات الذروة في الاحتجاجات الاجتماعية في تونس بعد الثورة، وتتصدّرها أعوام 2016 و2018 و2021، ومن دون إنكار لأولوية ما هو اقتصادي/ اجتماعي، بإمكانه أن يلاحظ صعوبة ألا يختلط غضبُ كهذا بمطالب وشعارات ووظيفات سياسية. وعلى سبيل المثال، حملت موجة يناير 2021 أيضا مطالب بحل البرلمان، مع سخط ضد الأحزاب. وفي يناير 2018، انطلقت الاحتجاجات الاجتماعية بدافع غلاء أسعار سلع أساسية غذائية، بمقتضى توجهات في الموازنة حينها نحو التقشّف ورفع الدعم استجابة للجهات الدولية المقرضة، لكنها لم تكن خالية تماما من دعوات إلى إطاحة الائتلاف الحاكم بقطبيه الرئيسيين، حزب نداء تونس وحركة النهضة، وكذا السخط على تمرير هذا الائتلاف في البرلمان قبلها بنحو ثلاثة أشهر، وفي سبتمبر/ أيلول 2017، قانون المصالحة الإدارية مع فساد عهد بن علي.

أجراس الاحتجاجات الاجتماعية التي ترتفع في تونس قد ترتد مع موجة قادمة ضد شعبوية الرئاسة. والسؤال هنا، وفي غياب حلول اقتصادية اجتماعية عند قيس سعيّد وحكومته، كيف سيكون عليه الحل الأمني، في سياق التضييق على الحريات ومصادرة الفضاء العام، وأيضا الرئاسة في قرطاج التي بات مسكونة بمحاربة «أشباح المؤامرات»؟!

في الموجات السابقة، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى أداء قوات الأمن تجاه الاحتجاجات الاجتماعية، بما فيها العشوائية العنيفة، لم يكن عدد الشهداء من المحتجين في كل موجةٍ منها يتجاوز الشهيد الواحد في الأغلب، فهل يستمر أداء الأمن على هذا النحو مع الرئيس سعيّد؟. أم ستشهد تونس عنفا وقمعا ثقيلا كارثيا تمارسه سلطة الدولة، في ظل ما هو ظاهر جلي من اعتماد الرئيس على التحالف مع نخبة بيروقراطية الأمن والجيش والإدارة العليا ضد خصومه السياسيين، والتأييد له من رموز نظام بن علي، وتحت شعار «استعادة الهيبة للدولة»؟ وإلى أين ستذهب تونس مع استثمار رئيس الدولة في ميول قطاعات من الطبقة الوسطى المحافظة سياسيا نحو «حاكم قوي» ضد «الفوضى»، وتوزيع السلطات ومراقبتها وتعدّد مراكز القرار؟. وأليس الرئيس قيس سعيّد، وحتى قبل «25 يوليو»، هو الذي تمنّى في 6 فبراير/ شباط الجاري، وعقب موجة احتجاجات اجتماعية عرفت قدرا من القمع البوليسي المدان، تمرير البرلمان مشروع قانون يحصّن رجل الأمن في مواجهة المواطن، والمسمّى «قانون زجر الاعتداءات على القوات الحاملة للسلاح» المرفوض من القوى الديمقراطية والمجتمع المدني؟... أظنها أسئلة مشروعة.

(كاتب مصري)

> يعتمد الرئيس على التحالف مع نخبة بيروقراطية الأمن والجيش والإدارة العليا ضد خصومه السياسيين

كاريكاتير **عماد حجاج**

معادلة الصراع في أوكرانيا...

إبراهيم فريحات

معادلة الصراع التي تحكم أزمة أوكرانيا هي: روسيا وأميركا لا تريدان الحرب، لكنّهما لا تخشيانها. روسيا لأنّها تريد تحقيق مطالبها الأمنية، بوقف تمدد حلف الناتو، وضم دول مثل أوكرانيا وجورجيا المجاورتين إليه، وعدم نشر صواريخ استراتيجية على حدودها. إذا كان بإمكانها تحقيق ذلك بدون حرب، فلماذا المغامرة إذاً. والأهم أن موافقة الغرب على هذه المطالب ستشكل بداية اعترافه بنظام متعدّد الأقطاب الذي أعلنه صراحة وزير خارجية روسيا، لافروف، قبل أسابيع، لما قال إنّ النظام أحادي القطبية قد انتهى، وقد بدأ عصر تعدّد الأقطاب، فقبول الغرب أن يفرض عليه الرئيس الروسي، بوتين، من يدخل إلى «الناتو» ومن لا يدخل اعتراف صريح بشراكة معه، حتى في أمور سيادية للدول التي يحقّ لها دخول أي تحالفات دولية، أمنية كانت أم غيرها.

لكنّ موسكو لا تخشى الحرب، لأنّ لها اليد الطولى في أوكرانيا، كون هذا البلد يمثل أمناً قومياً لها، وهي مستعدّة للذهاب في أيّ مواجهة إلى خط النهاية، حتى لو وصلت إلى حرب نووية. وقد قامت موسكو بمناورات استراتيجية نووية في اليومين الماضيين، لتوصل رسالة واضحة إلى الغرب أنها على استعداد لهذا إذا تطلب الأمر. صحيحٌ أنّ الغرب أقوى عسكرياً من روسيا، لكنّ كسب الحرب لا يُقاس بمن يمتلك القوة العسكرية الأقوى، لكن بمن لديه الاستعداد لاستخدامها، والاستثمار في حرب معينة ومدى أهمية ذلك لأمنه القومي. بالنسبة لروسيا، أمن أوكرانيا من أمن موسكو، لكنّ الولايات المتحدة ليس لديها الاستعداد لخسارة حتى جندي واحد في أوكرانيا، لأنّ هذا البلد ليس ضمن معادلتها للأمن القومي الأميركي. الولايات المتحدة هي الأخرى لا تريد الحرب، لأنّ أولويتها بترتيب أوضاع النظام الدولي هي الصين، ولا تريد أن تنشغل بروسيا عوضاً عن ذلك. يولي الرئيس الأميركي، بايدن، اهتماماً كبيراً بإعادة بناء النظام الدولي الذي تخلّى عنه سلفه ترامب، الذي كان يُؤثر مصالح وطنية أميركية على حساب الشراكات الدولية. همّ بايدن الأكبر هو الصعود الاقتصادي للصين، وليس روسيا صاحبة الاقتصاد الهزيل ضعيف الإنتاج.

لكنّ أميركا أيضاً لا تخشى الحرب، لأنّ ذلك ربما يعني تورّط روسيا في حرب قد تستنزفها، وقد تعيدها إلى سيناريو الغزو السوفييتي لأفغانستان والاستنزاف الروسي هناك. لقد زوّدت واشنطن أوكرانيا بالصواريخ المضادّة للطائرات (ستينغر)، وهي الأسلحة الفتاكة التي قلبت معادلة الحرب في أفغانستان في الثمانينيات، وكانت هذه الصواريخ المسؤولة عن إسقاط ما يقارب 270 طائرة سوفييتية. مثل حرب كهذه تخوضها أوكرانيا بالنيابة عن أميركا، ولا تتطلب أيّ قوات عسكرية أميركية هي بالتأكيد لا تخيف واشنطن التي أعلنت سلفاً أنّها لن ترسل قوات عسكرية إلى أوكرانيا.

لا تمنع معادلةُ كهذه نشوب حرب في أوكرانيا، على الرغم من أنّها لا تشجّعها. أي أنّ الصراع إذا ثُرب يتطوّر بفعل ديناميات الداخلية التي تدفع عادة باتجاه التصعيد، بفعل عوامل، مثل غياب الثقة والأمن، وغير ذلك. فإن النتيجة ستُفضي، بالضرورة، إلى حرب قادمة في أوكرانيا. الشقّ الثاني من المعادلة يفضي إلى أنّ كلا الطرفين لا يخشيانها، وبالتالي، لن يعملا على تجنّبها، وهذا بخلاف المعادلة التي حكمت الحرب الباردة في النصف الثاني من القرن العشرين التي بُنيت على الردع المتبادل. ومع ذلك، الشقّ الأول من المعادلة هو ما يُبقي الباب مفتوحاً من أجل تجنّب حرب شرسة في أوكرانيا، وهي عدم رغبة الطرفين بخوض الحرب تطوّعاً. تمنح هذه النافذة الضيقة أهمية خاصة لطرفٍ ثالث للتدخل، وتقديم حلول خلاقة، تكون بمثابة طوق النجاة للطرفين. بشكل خاص، تزيد هذه المعادلة من أهمية «منظمة النورماندي»، وبشكل خاص دور ألمانيا وفرنسا فيها، لتقديم طوق النجاة، ولو في الوقت الضائع، لمنع نشوب حرب لا أحد يمكنه التكهّن بنتائجها. تنشط باريس وبرلين في الأزمة منذ بدايتها، وسيصبح دورهما أكثر أهمية للوساطة بين الطرفين. تجاوز الحرب، وهذا ممكن بالنسبة لأوكرانيا أيضاً، لكنّ الخاسر الوحيد بالضرورة من الحرب إذا نشبت ستكون أوكرانيا، وسيكون للقطاعات الاقتصادية العالمية المرتبطة بالنفط والغاز والقمح والذرة (أهم صادرات روسيا وأوكرانيا) نصيبٌ من آثارها السلبية.

(أكاديمي فلسطيني)

> ليس لدى الولايات المتحدة استعداد لخسارة حتى جندي واحد في أوكرانيا

السوريون الكرد في بازار المصطلحات: اللامركزية والفيدرالية

سميرة المسالمة

بينما تقرع روسيا بيد طبول الحرب في أوكرانيا في مواجهة الولايات المتحدة وأوروبا، تلوّح بيدها الأخرى، إلى الجهات نفسها، إلى إمكانية تفعيل عمل اللجنة الدستورية السورية (المعطلة منذ قرار تشكيلها في عام 2019، على رغم انعقاد جلساتها الست سابقاً)، لإقرار مسودة الإصلاحات الدستورية التي كان النظام قد رفض مناقشتها، ما يعني أننا أمام تسويةٍ روسيةٍ مكتوبة، سوّقها مبعوث الأمم المتحدة، غير بيدرسون، إلى دول فاعلة في الملف السوري، استدعت قوله سابقاً إنه «لا يوجد خلافات استراتيجية بين المعارضة والنظام»، ومنحته لاحقاً قدرة التفاؤل من جديد على عقد الجلسة السابعة في الشهر المقبل (مارس/ آذار).

واللافت في تزامن حراك بيدرسون مع حراك روسي باتجاه سورية تصريحات نائب وزير خارجية روسيا، ميخائيل بوغدانوف، عن ضرورة مشاركة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في المسار السياسي، واعتبارها حاجة، وكأنه يريد سحب الورقة الكردية من التداول على الطاولة الأميركية، وهي خطوة متقدّمة على الأميركيين بالحديث عن رؤيتها ضرورة مشاركة «قسد» في الحل السياسي وصياغة الدستور الجديد لسورية بعد الصراع.

وتنعم «قسد» بحكم مساحة واسعة من سورية تحت الحماية الأميركية من جهة، وفي مواجهة مع فصائل المعارضة المسلحة العاملة تحت الحماية التركية من جهة مقابلة، والتي استبعدتها المعارضة السياسية من التمثيل داخل كياناتها (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية وهيئة التفاوض ..)، ووسمتها بالانفصالية، ما يفتح على أسئلة من نوع: كيف يمكن لـ«قسد» أن تجلس على طاولة التفاوض الحالية؟ وإلى أي جانب سيتنمي ممثلوها؟ وما هي حقيقة مطالبها وتصوّراتها لسورية؟ وهل ستنتمي إلى أحد الخيارين المعروضين من النظام والمعارضة؟

هل تساير موسكو ما طرحته المعارضة عن اللامركزية الإدارية في استدراج الورقة الكردية، أم أنها تفعل ذلك بالتوافق مع الإدارات الأميركية والأوروبية، والعودة إلى مقترحاتها التي عبرت عنها سابقاً في الملاورقة عام 2018، ورفضها النظام والمعارضة، لأسباب تتعلق فيها رؤية الاتحاد الأوروبي التي طرحتها في ذلك الوقت مفوضة السياسة الخارجية فيه، فيديريكا موغيريني، وتنص على اعتماد النظام البرلماني المشكل من غرفتين، تختص إحداهما بتمثيل كل الأقاليم (المحافظات)، وتشدّد على انتهاء النظام المركزي، وتسهيل عملية الممارسة الديمقراطية والتنمية المناطقية للأقاليم وتمثيلها السياسي في البرلمان، مع التأكيد أن لا سلطة رئاسية للرئيس لحل البرلمان، ما يعني أننا إزاء نظام برلماني ولا مركزي (فيدرالية من نوع ما) وهذا ما يتجنّب الحديث عنه كل من الأطراف السورية.

وبعيداً عن موضوع كسب الورقة الكردية، يبقى السؤال هو عن السبب الذي تحاول فيه بعض المعارضة طرح رؤى غامضة لسورية، وكأنها حائرة بين إرضاء طموحها بالاستيلاء على ذات سورية «النظام» بشكلها السياسي والاستبدادي والقمعي والإفسادي، عبر تسويق مصطلحات غائمة وغير محدّدة، للرتق بين مطالب ديمقراطية محقة ومشروعة، ومعتمدة في معظم أنظمة الدول الديمقراطية المتقدّمة والمتماسكة وغير القابلة للتفتيت، ومطامع «معارضاتية» سلطوية تنافسية، يمكنها الانقلاب على بياناتها من خلال تفسير معانيها بالمعجم نفسه لدى النظام الحاكم الحالي، فحيث يمكن تسويق مصطلح اللامركزية الإدارية المطروح من المعارضة بين خيارات تعريفية كثيرة، منها ما يمكن إسقاطه على ما هو قائم حالياً من توزيع الصلاحيات على المحافظين، وصولاً إلى تعريف البنك الدولي الأوسع لهذه «اللامركزية»، والذي تعتمده دول كثيرة، ويشمل مهام سياسية يجري التنازل عنها من المركز إلى مستويات أقل، وهذا ما يقف ضده كل من النظام وكيانات المعارضة الباحثة عن مستقبل سورية إلى أين؟

لا يبتعد مصطلح اللامركزية الإدارية «الغائم» عما يروّجه النظام من تعديلات ممكنة على قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي 107 في 23 أغسطس/ آب عام 2011، يصبح من نافل القول إن الحديث عن النهج نفسه في التعامل مع سورية بواقعها الحالي والمنهار والممزّق هو «رهان على الفشل» الذي حاول نظام الأسد تسويقه وتلميعه عبر السنوات العشر الماضية، خلال حربه وتمزّق سورية وفقدانه السيطرة على كثير من مساحاتها، وبعد استعادته بعض ما فقده من أراضيها، وقبلها عبر عقودٍ من النهج نفسه في التعامي عن الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لطبيعة الحكم المركزي، وأبوابه المفتوحة على الفساد، وإغلاق منافذ التنمية المتوازنة في المحافظات السورية جميعها على حد سواء، ما أنتج محافظات منسية ومنهوبة ثرواتها، ومفتقدة حقوق مواطنيها.

كل سنوات التجريب الفاشلة بنظام حكم مركزي أو «موهوم» بلا مركزية إدارية أو القانون 107، لم تسعف السوريين في أن يبحث لهم أي من الأطراف السورية عن طريق جديد يمشون عليه (من دون إملاءات خارجية) نحو تنمية حقيقية سياسية واقتصادية واجتماعية. وفي الوقت الذي انهارت فيه مستويات المعيشة في كل المحافظات السورية قبل 2011، ولم تتميز بكثير عنها المدن، ومنها العاصمة دمشق وحلب واللاذقية وحمص، بواقع أفضل من غيرها على الصعيدين، الاقتصادي والسياسي. ولم تتحقق التنمية المفترضة، حيث صبّت الثروات السورية في جيوب المسؤولين والمتنفذين في السلطة، بديلا عن أن تصبّ في المحافظ الاستثمارية للمحافظات 14 السورية، ولوزارات الدولة ومؤسساتها، وبقي التمثيل السياسي وشاغلوه (أعضاء مجلس الشعب) مجرّد موظفين أو مستثمرين يشترون عضويتهم التي يتم الاستغناء عليها، وليس انتخابهم، بقوة النظام الأمني القمعي.

ما يجعل التساؤل مشروعاً بشأن أسباب طرح المعارضة من جديد مصطلحات ملتبسة وقابلة لكل التفسيرات، كـ«اللامركزية الإدارية» بتنوع تعاريفها من دون تحديد واضح وصريح لها، وهي، حسب الخبراء، موزّعة على أربعة تعريفات، أحدها مشابهٌ لما يطرحه القانون 107، وهذا يعني إمكانية أن تعيد السوريين إلى المواجهة نفسها مع حكوماتهم المحتملة، وتعيد إنتاج طبقة مسؤولين قادرين على الالتفاف على متطلبات التنمية المحلية، بسبب تبعيتهم للحكومة المركزية التي لن تأخذ وقتاً طويلاً في إعادة الأمور إلى الواقع السوري المتعارف عليه.

«غمغمة» المصطلحات والتهرّب من مواجهة الواقع السوري المتفتت بفعل تعنّت النظام من جهة، وحربه على معارضته السلمية من جهة ثانية، ودخوله في صراع مسلّح مع تشكيلات مسلحة متعدّدة الاتجاهات والانتماءات والمشاريع والرؤى حول النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي لسورية ما بعد الهاوية، لن تفيد في نقاش مستقبل سورية، واجتماع النسخ المتطابقة فكرياً للبحث فيه لن يقدّم جديداً على الواقع المأساوي سوى إغراقه أكثر في متاهة المصطلحات الفضفاضة، وترك باب البازار مفتوحاً على مصراعيه، لتغيير اتجاهات الصراع وأدواته.

بعد 11 عاماً من الصراع الدامي، في سورية وعليها، كان من المنتظر أن تعمل الجهات النافذة على العمل على استقطاب أوسع قوى من المجتمع السوري، والبحث عما فرّقهم لتجاوزه، ووضع كيانات معارضتهم تحت المحاسبة لعدم إنجاز مشروع واضح المعالم لكل السوريين لتأكيد وحدتهم المجتمعية قبل الجغرافية، وليس المحاصصة معهم و«الطبطبة» على فشلهم.

(كاتبة سورية)

> لا يبتعد مصطلح اللامركزية الإدارية «الغائم» عما يروّجه النظام من تعديلات ممكنة على قانون الإدارة المحلية

حكومتان في ليبيا... ماذا بعد؟

معن البياري

تلقّى الليبيون، الأسبوع الماضي، من غير هيكل سياسي في السلطة وحوافّها في بلدهم، حُزَما من التهاني، بمناسبة ذكرى ثورة 17 فبراير التي خلعت معمّر القذافي بعد جولات قتال مريرة استغرقت شهورا. وقال المجلس الرئاسي، في بيان تهنئته، إن الثورة قامت من أجل «عزّة الشعب الليبي وكرامته، وحرّيته وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإرساء دولةٍ مدنيةٍ أساسها القانون والمساواة». وأمل المجلس «الوصول إلى دولةٍ مدنيةٍ ديمقراطية، ذات دستور وسيادةٍ وطنية، يسيّرها القانون بمؤسّساته، وينعم فيها المواطن الليبي بالعيش الكريم». ومؤكّد أن هذه الآمال وتلك التطلعات لم يستشعرها الليبيون بعد، فقد ظلت دولتهم، غير المدنية وغير الديمقراطية بعد، تعبر في الأحد عشر عاما التي مضت، من أزمةٍ سياسيةٍ لتدخل في أخرى، وربما ينظرون إلى الأزمة الماثلة راهنا، وقد نشبت في 10 فبراير/ شباط الجاري، مستجدّا مقدورا عليه، إذ لا يلوح أن اقتتالا قد يشتعل بين الحكومتين اللتين في المشهد حاليا، وإنّ قوةً عسكريةً ليست هيّنة تحرّكت من مصراتة باتجاه طرابلس، لدعم عبد الحميد الدبيبة الذي يتمسّك برئاسته الحكومة إلى يونيو/ حزيران المقبل، وإنّ أرتالً من مركباتٍ عسكرية تحرّكت من الزاوية والزنتان وغيرهما باتجاه طرابلس أيضا لدعم فتحي باشاغا الذي عينه مجلس النواب في طبرق رئيسا لحكومة جديدة، في سلوك قويل برفض واسع، سيما وأنه يصدر عن مجلس المشكلات والتوترات، على ما يسمّي الليبيون م

ارتداد عن العلمانية

نبيل البكيري

ظاهرة صعود اليمين المتطرّف اليوم، شرقا وغربا، ووصوله إلى مفاصل قيادة بعض الدول والمجتمعات، حاضرة في بعض من الدول والمجتمعات التي كانت تعدّ مجتمعات علمانية متقدّمة، يتمتع فيها الأفراد بقدر كافٍ من حرية التدين والاعتقاد والتفكير، ميّز هذه المجتمعات عن غيرها، باعتبارها تحترم التنوع والتعايش، وتقدّس حقوق الإنسان وحريته، باعتبارها أقدس مكتسب سياسي في عالم اليوم.

ولكن المفارقة أنه كيف انقلب كل ذلك التعدّد والتعايش إلى جحيم، مع صعود موجة اليمين المتطرّف في هذه المجتمعات، وذلك بتحوّل كثير من القيم والسلوكيات إلى قمع وحرمان من أبسط الحقوق السياسية والثقافية، وكل هذه اليوم مؤشر واضح، ربما عن مرحلة جديدة تلوح في الأفق، مرحلة يضيق فيها هامش الحريات وتتراجع فيها كثير من القيم والشعارات المتعلقة بالحرية والحقوق المدنية والإنسانية للفرد والمجتمع، على حد سواء. فخلال هذه المرحلة، شوهدت أحداثٌ كثيرة تؤشّر، بما لا يدع مجالا للشك، إلى أن ثمّة تحولات كبيرة في بنية المجتمعات السياسية والثقافية، وخصوصا في الغرب الديمقراطي العلماني، الذي كان يقدّم نفسه واحة للديمقراطية والعلمانية معا التي لا ينافسه فيهما أحد.

وفجأةً، إذا بنا أمام حقائق مخيفة في هذا السياق، وخصوصا ما يتعلق بتضييق الخناق على المهاجرين في الغرب، حتى الذين أصبحوا مواطنين غربيين، باكتسابهم جنسيات هذه البلدان التي هاجروا إليها، بحثا عن حرياتهم وصونا لكراماتهم المسلوبة في بلادهم التي فرّوا منها، فإذا بهم يجدون أنفسهم، فجأة، أمام واقع جديد يهدّد حقوقهم وحرياتهم الدينية والثقافية المكفولة لهم دستوريا وقانونيا.

ما الذي يجري وما الذي تغير إذن؟ هل نحن أمام مرحلة جديدة، قد نشاهد فيها أفول العلمانية الغربية، التي كانت تمثل، إلى حدّ ما، نموذجا تعايشيا جاذبا لكثيرين من الفارّين من بلدانهم هربا من الاستبداد والظلم والقهر، فما الذي تغيّر وطرأ في الغرب العلماني، لتتراجع مجالات الحرية ومساحة الحقوق المدنية كلها بهذا الشكل المخيف الذي نشاهده اليوم في هذه المجتمعات.

ثمّة مؤشّراتٌ وأمثلةٌ كثيرة على هذا التحول الذي طرأ على هذه المجتمعات التي تعلي من قيم العلمانية، باعتبارها من ثوابت هذه المجتمعات، وأرقى نماذج الأنظمة التي وجدت وناضلت من أجلها شعوب هذه البلدان طويلا، لتصل إلى هذا النظام العلماني الديمقراطي الليبرالي. ولا يقتصر الأمر اليوم على بعض نماذج في الغرب الديمقراطي العلماني، وإنما يمتد حتى إلى المجتمعات الشرقية «العلمانية» والمتعدّدة ثقافيا ودينيا ولغويا أيضا، كالمجتمعَين الصيني والهندي. وقد كانت الهند تُقدّم، على مدى عقود، أنها أكبر نظام علماني في العالم، وأنها قدّمت صورة أكثر من جيدة للتطبيقات العلمانية وتمثّلاتها المشرقية.

على مدى الأعوام القليلة الماضية، ظهرت إشكالاتٌ كثيرة في مجتمعات عدة، كفرنسا واحة الأنوار والعلمانية اللائكية، وحقوق الإنسان، بلد روح الشرائع وفولتير وروسّو ومونتسكيو إلى السويد، بلد التنمية والأمن والأمان، بلد الرفاة والتقدّم والضمان الاجتماعي الأفضل في العالم، مرورا حتى بالمجتمعات العلمانية الأكثر تسامحا كالعلمانية البريطانية والأميركية. في هذه كلها، يُلاحظ أن ثمة نقاشات عدة وتحولات مهمة في هذا السياق، تتعلق بإعادة النظر في منظومة القوانين والتشريعات المتعلقة بالهجرة والجنسية، وهي قضايا جوهرية وفي صلب منظومة حقوق الإنسان وفلسفتها التي تقوم عليها أساسا الفلسفة العلمانية الغربية عموما.

فقد يتفهم بعضهم تطرّف العلمانية الفرنسية، باعتبارها نموذجا، خصوصا أنه يرتكز على فكرة اللائكية المتطرّفة، باعتبارها (العلمانية الفرنسية) صلبة، لا حياد لها تجاه المسألة الدينية. ولهذا قد يقبل بعضهم ذلك باعتبارها نموذجا متطرّفا منذ البداية. ولكن حتى هذا التفسير أيضا يسقط أمام حقائق مذهلة، بالنظر إلى أن تطرّف العلمانية الفرنسية ذو توجّه واحد فقط، وهو تطرّف تجاه كل ما له علاقة بالإسلام والمسلمين فحسب، فيما تقف هذه الدولة العلمانية موقفا مساندا للمسيحية واليهودية. ففي تصريحات جديدة للرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، أمام ناشطين مسيحيين عرب، 2 فبراير/شباط الجاري، قال: «إن دعم مسيحيي الشرق هو التزام علماني لفرنسا ومهمة تاريخية». ويقول ماكرون هذا في وقتٍ أغلقت الحكومة الفرنسية عشرات ومئات المساجد والمدارس والجمعيات الإسلامية الفرنسية في باريس وغيرها على مدى سنوات، ما يضعنا أمام تناقضٍ فاضح واختلال كليٍّ لمعايير العلمانية الفرنسية التي يُفترَض أنها لا تدعم أي طرف ديني، بحسب زعمهم.

هذا عن فرنسا الأنوار. أما عن السويد بلد الهدوء والأمان، والحرية المطلقة، فما يجري فيها، أخيرا، من احتجاجات كبيرة من المهاجرين الذين غدوا مواطنين سويديين، مطالِبين باستعادة أطفالهم الذين صادرتهم مؤسسة السوسيال السويدية الحكومية الرسمية، بحجّة عدم أمانهم لدى أسرهم، في واحدةٍ من أبشع جرائم التفريق بين الأطفال وذويهم، وبذريعة قانونية قائمة، تجرّد الوالدين من أطفالهما بحجج واهية وسخيفة، لا تستقيم مع أبسط قواعد المنطق الإنساني مطلقا، الذي يقول إن الوالدين هما أحنّ الناس على أطفالهما.

ما يجري في السويد تكشفت خلفياته أخيرا، من نشطاء سويديين، وقفوا إلى جانب اللاجئين الذين يجري تجريدهم من أطفالهم. وكشف بعضهم أن مؤسسة السوسيال ترتكب جرائم مشينة بحق الأطفال الذين يتلقون تربيتهم في هذه المؤسسة، حيث يجري تجريدهم من قيمهم وهوياتهم الثقافية والدينية، بتنشئتهم بعيدا عن آبائهم وأمهاتهم. ويقول ناشطون في هذه الاحتجاجات إن ثمّة توجّها فعليا في السويد لتجريد الجيل الجديد من المهاجرين من قيمهم وهوياتهم الدينية والثقافية قسرا، تحت مبرّر عدم كفاءة آبائهم لتربيتهم، وبمبرّر أهمية الاندماج القسري لهؤلاء الأطفال الذين يجري سلبهم من أسرهم وحرمان أسرهم منهم فترات طويلة، قد تصل إلى عشر سنوات متواصلة، يمنع خلالها حتى من الزيارة والتواصل.

لا تفسير لمثل هذه السياسات الجديدة سوى أن ثمّة ارتدادا حقيقيا وكبيرا عن قيم الحرية والتسامح والعيش المشترك، الذي يتمتع به المجتمع السويدي كمجتمع علماني ديمقراطي، وأن ثمة تراجعا كبيرا في مصفوفة القيم العلمانية التي تحترم حقوق الإنسان وتمنحه كامل حقوقه الدينية والمدنية والثقافية، وأن ما تقوم به مؤسسة السوسيال يأتي مؤشّرا على هذا التراجع الكبير عن القيم العلمانية لهذه المجتمعات.

> مرحلة جديدة، مختلفة جداً عما قبلها، في ما يتعلق بتحوّلات عميقة في بنية المجتمعات الثقافية والسياسية

> ثمّة ارتداد حقيقي وكبير عن قيم الحرية والتسامح والعيش المشترك الذي يتمتع به المجتمع السويدي

أما عن العلمانية المشرقية في الهند، فمع صعود حزب بهاراتا جاناتا، اليميني الهندوسي المتطرّف، الذي يمثل اليمين القومي الهندوسي، في العام 2016، والهند تشهد تراجعا كبيرا، على المستويات كافة، من تراجع الهامش الديمقراطي، والحقوقي والأكاديمي، فقد طاولت الاعتقالات ناشطين كثيرين، مسلمين وبعض المسيحيين الهنود، كالقس ستان سوامي والأكاديمي هاني بابو، وغيرهما مئات من الناشطين الهنود المناهضين للظلم والتهميش والتمييز. ليس هذا فحسب، فما جرى في ولاية آسام شمال شرق الهند، أخيرا، من صياغة قانون جديد يحرم المسلمين من أصول بنغالية وباكستانية وأفغانية ممن قدم آباؤهم وأجدادهم إلى هذه الولاية منذ ربما قرون، من نيل الجنسية الهندية، فيما سُمح لكل الهندوس والمسيحيين والبوذيين، من نيل الجنسية الهندية، في ازدواجية معايير واضحة، في تعديلٍ دستوري، يُعدّ مسرحية هزلية تتعارض مع أبسط قواعد الدستور الهندي العلماني.

وفي بلدان العلمانية المتسامحة والمتصالحة مع الأديان والمذاهب والملل والنحل، في بريطانيا، بدأت نقاشات عدة وفي فترات متباعدة، في أروقة البرلمان وغيره من دوائر صناعة القرار البريطاني، تصبّ كلها في صالح إعادة النظر في قانون الجنسية البريطاني والحدود، وذلك لإصدار تشريعات جديدة تتعلق بسحب الجنسية وحرمان اللاجئين الذين دخلوا بطريقة غير مشروعة من الحصول على الجنسية، عدا عن منح حرّاس الحدود حصانة من أي مساءلة في حال توفي مهاجر بين أيديهم، وتجريم كل من يحاول مساعدة اللاجئين في بريطانيا، عدا عن سحب الجنسية، حتى من دون إبلاغ صاحبها بذلك، باعتبار الجنسية امتيازا وليس حقا.

ختاماً، كل هذه التحولات في عالم اليوم مؤشّرات خطيرة، وواضح أننا أمام مرحلة جديدة، مختلفة جدا عما قبلها، فيما يتعلق بتحوّلات عميقة في بنية المجتمعات الثقافية والسياسية، تتعلق بتخلّي هذه الحكومات، عن مكتسبات قانونية وتشريعية، بل وتنكّرها لهذه المكتسبات التي حققتها مجتمعاتها خلال العقود الماضية، وكانت تعدّ نصرا للإنسانية جمعاء، باعتبارها ضمانة للحقوق والحريات، هذا التراجع المخيف اليوم يضع أمامنا أسئلة وعلامات استفهام عدّة، بشأن مصير العلمانية اليوم في هذه المجتمعات، وهل سنشهد أفول العلمانية، أم هي مجرّد مرحلة تطرّف عابرة، سيتجاوزها العالم حتما، ولن تعود به قروناً إلى الوراء؟

(كاتب يمني في إسطنبول)

محكمة اتحادية مسيسة عبر دستور عراقي مخترق

شفان إبراهيم

التسمية الأكثر والأفضل لشرح الوضع العراقي لا تتجاوز أنه استلاب الدولة والصراع لأجل استدامة الصراع الأهلي، حيث منطق اللادولة، وإنْ تحدثت النخب السياسية عن الدولة بالمفهوم السياسي - الإداري - العسكري، فهي لا تخرج عن كونها نكتة سمجة، فلم تنجح أي حكومة في أداء وظيفتها في فرض هيبة الدولة وعظمتها؛ كونها (الحكومة) هي أساسا سبب البلاء في تفسّخ النسيج السياسي وتغذية كارتيلات السلطة ضمن ذاتها، وبل هي الداعمة الرئيسية للسلاح المنفلت، ثم ضبط السلاح في جماعات غير منضبة ضمن أي هيكلية دستورية، وبل إنها السبب المباشر في تغوّل «قوى اللادولة»، وسيطرة إيران على الحياة العراقية بتفصيلاتها وجزئياتها الدقيقة، وبقيت الحكومات المتعاقبة على سدّة الحكم في العراق مرتخية وضعيفة، ولا قوة لها أمام كل الخارجين عن القانون والسلطة الموازية لها. ومن كان يتباكى على مكوّنات العراق، ويحذّر من أي اقتتال أهلي، هم اليوم الطرف الأساس في زيادة وتيرة العنف ضمن المجتمع العراقي، ففشلوا في الانتخابات، وطعنوا بها، ثم تكتلوا ورفضوا تكتل الآخرين، إلا بما يحفظ لهم وجودهم، بعد أن بدّدت الجماهير ماء وجههم.

ما يجري في العراق، منذ عشية الإعلان عن نتائج انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول 2021 البرلمانية لا جديد فيه سوى تغيير قواعد المواجهة وتبديل الغطاء، واستمرار صراع السيطرة على النفوذين، المالي والسياسي، تحت ستار التوافق؛ فهو صراعٌ يمتاز ببنية معقدة ومركّبة ومتداخلة، حيث قوى عراقية شيعية مرتبطة بطهران، ومتعاكسة في بغداد، وقوى سنّية تعارض نظيرتها الشيعية، وتضطر للتوافق معها، ورغبة واضحة لتحجيم النفوذ الكردستاني قابلتها رغبة الكُرد أيضاً في توسيع النفاذ السياسي، والسيطرة على القرار أو المشاركة فيه، سواء خوفاً من إعادة سيناريوهات الأنظمة العراقية السابقة، أو رغبة في مشاركة بناء العراق الجديد، وكل تلك القوى بقيت تخشى وتخاف من بعضها البعض، لكنها تضطر للتعامل والتوافق السياسي. وفي خلفية تلك السنوات، كبرت الجماعات المسلحة ذات الهويّة الغائبة دستورياً، وواضحة التوجه الهويّاتي ممارساتياً، والصراع العراقي، هذه المرّة، أكثر مرارة، فارتدادات خسارة الكتل السياسية المقرّبة من إيران في الانتخابات، أخيرا، مزّقت تحالف الكتل السياسية من الداخل، كما يحصل لدى التحالف الكردستاني، والبيت الشيعي، والتوافق السني.

المشهد تراجيدي فعلاً، وبعد نجاح ثورة الشباب العراقي في كسر طوطم الانتصار الأبدي لتلك الكتل، وجعلت من كُل حملاتهم وتلاعبهم بالدستور وبالاً عليهم، وبعد أن منيت بأربع خسائر متتالية: نتائج الانتخابات، عدم تمكنها إلغاء نتائجه، فشلت في إعادة عجلة الانتخابات، لم تتمكن من السيطرة على الشارع. عاد المهزومون دستورياً عبر صناديق الاقتراع، والمدافعون عن السلطة الخفية ضمن الحكومات العراقية، إلى المحكمة الاتحادية. المفارقات شديدة القسوة والوضوح، من أول الهرم إلى آخره، سرقوا مقدرات هذه البلاد، وساهموا في تحويل العراق إلى حلبة صراع إقليمي، ونكّلوا بالدستور بشكل مستدام. ويدرك العراقيون أن هؤلاء مسؤولون عن مأساتهم. ويعلم المسؤولون أن الشارع العراقي مدركٌ هذه الحقيقة، لكنهم يستمرّون في «التقية السياسية»، والسيطرة على حيوات جيلين كاملين ومقدّراتهما، لتصبح أكثر المواضيع مهيجة للخطر والحرب الداخلية، هو ما فعلته الكتل السياسية بالدستور العراقي، فالكل اخترق الدستور، ولعل أكثر مساحات الأمان توفراً لمخترقي الدستور ومنتهكيه هي مساحة دعوة تطبيق الدستور للمحاسبة.

لا يخفى أن المعركة الأساسية هي التدخلات الإقليمية التي جعلت من العراق ساحة لتصفية الحسابات التاريخية، وسوقاً سياسياً لتصريف الخلافات والمشاريع المدرّة للأرباح المالية والمنافع السياسية، لتأتي الأدوات المحلية وهدر مزيد من الدماء لترسيخ معركة فرض السلطة والنفوذ، ووجدت الكتل العابرة للهويّة العراقية ضالّتها بالمحكمة الاتحادية، ففي الأيام الماضية توبعت مجريات قرارات المحكمة الاتحادية العليا بخصوص منع ترشيح هوشيار زيباري لمنصب رئيس جمهورية العراق، بحجة وجود دعاوى قديمة ضده، وعدم دستورية قانون النفط والغاز لحكومة إقليم كردستان الصادر لعام 2007، وإلزام الإقليم بتسليم الإنتاج النفطي إلى الحكومة الاتحادية، بسبب وجود دعويين ضد الإقليم في 2012، و2019، والمحكمة الاتحادية العليا هي أعلى محكمة في العراق، تختصّ في الفصل في النزاعات الدستورية.

وقد أُنشئت المحكمة الحالية في2021، وبقيت الدعاوى كُلها من دون البتّ بها، حتّى أقترب موعد التصويت لرئاستي الجمهورية والوزراء، وهي نفسها المحكمة التي تناست أن نفط الجنوب وموارد ميناء البصرة يُعدّ هبّة عراقية لبعض دول الجوار والفساد المنظم، ما يثبت «تسييس المحكمة»، خصوصا مع المادتين 112و115 من الدستور العراقي الذي ينصّ على شراكة الإقليم مع المركز في ملف النفط والغاز، وأولوية القوانين التي تُصدرها الأقاليم على قرارات المركز، فيما يخص النفط والغاز في كل خلافٍ بينهما. وبعد هدوء ثلاث سنوات، أُعيد تحريك ملف الطاقة بين المركز وحصراً إقليم كردستان، دوناً عن باقي المناطق، للنّيل من مرشّح تحالف الهويّات لرئاسة الجمهورية ودعاة الحكومة القوية عن تحالف «عزم- تقدم- البارتي- الصدر»، وهو خليط سني، شيعي، كُردي، مسيحيين، تركمان.

قضية هشيار زيباري وقانون النفط والغاز انتقام معقد لا يمكن تفكيكه بسهولة، فهؤلاء ينتقمون من مقتدى الصدر لدفاعه عن تحالفه مع البارزاني، ورفضه التوافق والتحالف مع «الإطار التنسيقي»، وينتقمون من السنة لإصرارهم على تبنّي مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني لرئاسة العراق، وينتقمون من الحزب الديمقراطي الكردستاني لمواقفه القومية الوازنة والمتوازنة مع البعد الوطني الذي يئس منه، ومن إيجاد هويّة جامعة للعراقيين. والمفارقة الكبرى أن يتجه كردستان العراق إلى فقدان الهويّة الكردستانية الجامعة في البرلمان العراقي، فالاتحاد الوطني الكردستاني يقف في الطرف المقابل، ويشارك في الصراع السياسي، وإصراره على عدّم تبديل مرشحه الذي لم ينل 150 صوتاً، يعني، من بين ما يعنيه، عدم الفوز أو «لم يضحك أخيراً». وفي العموم، فوز أي من مرشحي الاتحاد الوطني أو الكردستاني الديمقراطي بدون سند كردي وازن سينعكس سلباً على قوته والقوة الكردية في بغداد، وسيعني تراجعا كبيرا للدور الكردستاني في بغداد، خصوصا وأن الخلافات بشأن ملفات محورية، كطبيعة العلاقة بين الإقليم والمركز، وقانون النفط والغاز، والميزانية، والمناطق الكردستانية خارج سيطرة الإقليم، مناطق الـ140.. إلخ بحاجة إلى كتلة كُردية صُلبة متوافقة ومتراصّة، وهي المفقودة أصلاً بين الأحزاب الكردية الواصلة إلى البرلمان العراقي.

> الانسداد الحاصل في العملية السياسية أتى على كامل العراق، ولم تسلم منه القوى الكردية الممزّقة أصلاً

> تتجه اللوحة العراقية صوب اقتراب الانفجار الأعظم، وهو جزء من حالة الغليان السياسي والشعبي والأمني والعسكري في عموم دول الربيع العربي

> ما يجري في العراق، منذ عشية الإعلان عن نتائج الانتخابات البرلمانية لا جديد فيه سوى تغيير قواعد المواجهة وتبديل الغطاء

تتجه اللوحة العراقية صوب اقتراب الانفجار الأعظم، وهو جزء من حالة الغليان السياسي والشعبي والأمني والعسكري في عموم دول الربيع العربي، وبيان رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود البارزاني، واضحٌ بخصوص قانون النفط الغاز وتخيير القوى السياسية العراقية بين احترام حقوق شعب كردستان، أو أن كردستان مستعدّة لدفع كل ما يلزم للدفاع عن حقه، وإعلانه عن المرشّح الجديد لرئاسة العراق يدخل في الخانة نفسها، ولعل الاتحاد الوطني الكردستاني يساهم في إنقاذ الموقف، ويعلن عن ترشيح شخصية توافقية، ويبدي موقفاً في مواجهة قرار المحكمة الاتحادية بشأن قانون النفط والغاز الذي يضرّ كل الإقليم، وليس «البارتي الديمقراطي» فقط.

قصارى القول: الانسداد الحاصل في العملية السياسية أتى على كامل العراق، ولم تسلم منه القوى الكردية الممزّقة أصلاً، وهي حالة تنعكس سلباً على مجمل قضايا الإقليم الداخلية من جهة، ومن جهة ثانية على مصالحها في بغداد، وهو ما لا يمكن الاستمرار فيه، خصوصا أن المحكمة الاتحادية أفصحت عن توجهاتها «المبّيتة»، ومن الممكن أن تُكثر من وضع العراقيل في كل مناسبة. والصراع على رئاستي الجمهورية العراقية ومجلس الوزراء يرتبط مباشرة بالرؤى السياسية المستقبلية لمصير كردستان وشعبه، ودور العراق ومكانته في الاصطفافات الإقليمية المقبلة.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads